

الإندبندنت أونلاين: المنا فقون البريطانيون يواصلون تصدير السلاح للسعودية بينما يدعون الدفاع عن حقوق الإنسان



نشرت صحيفة الإندبندنت أونلاين مقالاً للصحفي أندرو سميث بعنوان "المنا فقون البريطانيون يواصلون تصدير السلاح للسعودية بينما يدعون الدفاع عن حقوق الإنسان".

يقول سميث إن وزير الخارجية البريطاني دومينيك راب ألقى خطاباً مليئاً بكيفية حفاظ البلاد على حقوق الإنسان عبر مختلف بقاع العالم وكيف تعمل على تعزيز احترامها لكن بعد 24 ساعة "عاد النفاق الظهور، حيث أعلنت وزيرة الدولة للعلاقات الدولية ليز تراي في خطاب رسمي أن الحكومة قررت بعد المراجعة أنها ستواصل صادرات الأسلحة للمملكة العربية السعودية بهدف استخدامها في الحرب في اليمن".

ويوضح سميث أن الحكومة أعلنت العام الماضي أنها ستبدأ مراجعة تراخيص تصدير الأسلحة للمملكة بعد قرار صادر من المحكمة قال فيه القضاة إن الحكومة تصرفت في هذا الملف "بشكل غير عقلاني وغير قانوني" وذلك عبر السماح بتصدير الأسلحة للسعودية وحلفائها الذين قضوا خمسة أعوام يخوضون "حملة قصف وحشية في اليمن".

ويقول سميث "الحكم الذي جاء نتيجة حملة مناهضة لتصدير السلاح كان الأول من نوعه في تاريخ بريطانيا بهذا الشكل". مضيفاً أن حملة القصف حصلت على دعم سياسي وعسكري بسبب تجارة السلاح مع الدول الكبرى مثل الولايات المتحدة وبريطانيا علامة على الصفقات التي تمت مع شركات كبيرة مثل بي إيه إس سистемز البريطانية.

ويشير سميث إلى أنه بالرغم من صعوبة تحديد قيمة هذه المصفقات الفعلية إلا أن الرخص في بريطانيا توضح أنه تم تصدير أسلحة للملكة تبلغ قيمتها 5.3 مليار جنيه استرليني منذ بداية الحرب في اليمن، لكن هذا الرقم لا يتضمن صادرات الأسلحة الأخرى والتي يتم تصديرها بموجب رخصة مختلفة ومفتوحة تسمح بتصدير كميات غير محدودة من السلاح لذلك فإن القيمة الحقيقية للصادرات ستكون أكبر بكثير.

(بي بي سي)